

الإفتتاحية

نقاش في المنابر الفقهية والأكاديمية الدولية حول مدى ملاءمة وإمكانية فتح محاكم الدستورية.

ويتعلق البحث الرابع للأستاذة سهيلة بوخميس بقراءة لتجربة حامي الحقوق في فرنسا، والتي هي تطور حديث لوساطة الجمهورية ومدى نجاعتها - العراقل أمام المواطن للاستفادة من المراف

ويشمل الباب الخاص بـ " قيت في اليوميين الدراسيين، اللذين نظمهما المجلس حول "الديمقراطية " توسيع إخطار المجلس الدستوري".

يتضمن الموضوع الأول تحاليل علمية معمقة لمختلف جوانب العلاقة بين "الديمقراطية والـ " بشكل عام، كما جاء في مداخلة الأستاذ سي Serge Regourd. وبين " الديمقراطية والقانون " بشكل خاص، مثلما استعرضها الأستاذ أندري كـ انيس André Cabanis وكلاهما باحثان لامعان من جامعة تولوز 1 Toulouse.

مد بوسلطان العلاقة بين " الديمقراطية والقانون "، متسائلا عن مشروعية التدخل الأجنبي ومخاطره على السيادة الوطنية بذريعة فرض الديمقراطية أو حمايتها.

ومن جانب آخر، تأتي قراءة الأستاذ مسعود شيه والانتخابات كنموذج، ضمن مراجعة كلية للقوانين المنظمة للنشاط السياسي 2012، في سياق الإصلاحات السياسية الواسعة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة به للأمة في أبريل 2011. وتهدف هذه المراجعة القانونية إلى تعميق المسار الديمقراطي وعقلنته في بلادنا.

وفيما يخص الموضوع الثاني الذي تناوله باحثان من الطراز - Jean Louis DEBRE، رئيس

جربة الفرنسية مع "

أسبقية الدستورية " «QPC» أي آلية الدفع بعدم الدستورية التي فتحت أم

الإفتتاحية

المواطنين بموجب تعديل الدستور الفرنسي لعام 2008 والتي يرى أنها كانت خطوة نوعية أعادت هيكلية جهات التقاضي وعززت الرقابة الدستورية.

كما تناول الأستاذ أحمد محيو مسألة " توسيع إخطار المجلس الدستوري إلى البرلمانين"، مستندا خاصة إلى التجربة الفرنسية، مستعرضا مختلف جوانبه، سواء ما تعلق بأهدافه وإجراءاته أو آثار ذلك على الفاعلين الدستوريين. وكذا انعكاساته السياسية والقانونية.

"اجتهادا"

التشريعية التي كان المجلس قد صرّح بعدم دستوريته، مع ذكر الأسباب والمبادئ الدستورية المؤسسة للمنطوق.

ومن جانب آخر، ويغرض التعريف بالبحث الأكاديمي الوطني المتخصص وتشجيع الباحثين وتمتين جهودهم، نقرأ في باب " الجامعية" ملخصا لأطروحة دكتوراه دولة للأستاذة فاطمة بن سنوسي من كلية الحقوق بجامعة الجزائر، حول المنازعات الانتخابية في الجزائر ودور المجلس الدستوري في رقابة العمليات الانتخابية.

رة إليه، نجد لدينا مادة علمية ثرية ومتنوعة، مقالات ومحاضرات قيمة لأساتذة مقتردين وشخصيات لامعة، متعلقة بمواضيع مرتبطة بالقانون في فروع العام والدولي والدستوري، في علاقتها الجوهرية بالديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

لمسائل هامة ذات صلة با . فضلا عن قراءة لاجتهادات المجلس الدستوري والإنتاج الأكاديمي الوطني المتخصص في هذا الشأن.

كل ذلك، يجعل العدد الثاني من " وهي في مرحلتها ال تية، مرجعا علميا مفيدا، متميزا بمادته النظرية والتطبيقية، ثريا بانفتاحه على مواضيع هامة وتجارب متعدّدة وقضايا مستجدّ قابة الدستورية.

توحة لأه

ين، أعضاء وقضاة ال
لنشر أبحاثهم في هذه المجلة،
محاكم الدستورية في الج
التي نريدها منبرا للرأي العلمي السديد
والتحليل الموضوعي الرّصين، لتفاعل الأفكار وتبادل الخبرات، بما يسهم في

الافتتاحية

دستورية، وتطور الـ
ية الديمقراطية والحقوق والحريات.